

Distr.
GENERAL

S/1994/1257
5 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير أعده الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - استجابة لقرار مجلس الأمن ٩٠٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، قدمت تقريرا إلى المجلس في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/819). وهذا التقرير يبين ما أحرزته بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من تقدم جديد في عملية تحديد الهوية والتسجيل، عملا بالقرار ٧٠٩ (١٩٩٤) وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/PRST/1994/39). وهو ينقسم إلى أربعة فروع رئيسية. ويقدم الفرعان الثاني والثالث بيانات مستكملة عن أنشطة عنصري البعثة، أي العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية، منذ صدور تقرير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويغطي الفرع الرابع عملية تحديد الهوية وما يتصل بها من مسائل. أما الفرع الخامس فيتضمن ملاحظات.

ثانيا - الجوانب العسكرية

٢ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بلغ إجمالي العنصر العسكري للبعثة، الذي يرأسه قائد القوة، العميد أندريه فان بايلن (بلجيكا)، ٢٧٢ فردا، يتألفون من ٢٢٢ مراقبا عسكريا و ٥٠ فردا من أفراد الدعم العسكري، وذلك على النحو التالي:

(أ) المراقبون العسكريون وأفراد القيادة

٧	الأرجنتين
١٥	أوروغواي
٩	إيرلندا
٥	إيطاليا
٤	باكستان
١	بلجيكا
٧	بنغلاديش

٢	بولندا
١٠	تونس
٢	جمهورية كوريا
٢٨	روسيا
٢٠	الصين
٤	غانا
١	غينيا
٣٠	فرنسا
٢	فنزويلا
٧	كينيا
٦	ماليزيا
٩	مصر
٤	النمسا
٤	نيجيريا
١٤	هندوراس
٣٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١	اليونان
<u>٢٢٢</u>	المجموع
(ب) أفراد الدعم العسكري	
٢	١' مراقبة الحركة: هندوراس
٤٠	٢' الوحدة الطبية: جمهورية كوريا
٨	٣' الأعمال الكتابية: غانا
<u>٥٠</u>	المجموع
<u>٢٧٢</u>	المجموع الكلي

٣ - وريثما تستوفى الشروط اللازمة لبدء الفترة الانتقالية، تظل الولاية العسكرية للبعثة مقتصرة على مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه، وهو الوقف الساري منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وبناءً على ذلك، فإن وزع العنصر العسكري في البعثة لا يزال مقتصرًا على المراقبين العسكريين وما يلزم من أفراد الدعم

العسكري. ولا يزال وقف إطلاق النار قائما، باستثناء انتهاكين قليلي الشأن حدثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحدهما من جانب المغرب وثانيهما من جانب الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو).

٤ - وحسبما أبلغت مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/819)، كان من المقرر أن تستكمل الوحدة الطبية التي قدمتها حكومة سويسرا انسحابها من البعثة بحلول منتصف آب/أغسطس ١٩٩٤. وقد وزعت في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤ مقدمة الوحدة الطبية التي تحل محلها، وهي وحدة مقدمة من حكومة جمهورية كوريا، وعملت بكامل طاقتها اعتبارا من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وجدير بالذكر أن البلدين المساهمين بالوحدة العسكرية المخصصة لمراقبة الحركة والوحدة العسكرية المخصصة للإشارة (كندا وأستراليا، على التوالي) قد سحبتا هاتين الوحدتين في وقت سابق من هذه السنة. ومنذئذ، تولى الموظفون المدنيون معظم مهام مراقبة الحركة بينما قام المراقبون العسكريون بتشغيل شبكة اللاسلكي، بالإضافة إلى مهامهم الأساسية. وعند بدء المرحلة الانتقالية من خطة التنفيذ (S/22464 و CoIT.1)، سيلزم تولي وحدات دعم عسكري كامل لمهمتي الإشارة ومراقبة الحركة.

ثالثا - الشرطة المدنية

٥ - عملا بقرار مجلس الأمن ٩٠٧ (١٩٩٤)، الذي أذن للجنة تحديد الهوية بالشروع في تحديد هوية النخبين المحتملين وتسجيلهم، ازداد عدد عنصر الشرطة المدنية في البعثة من ٢٦ إلى ٥٥ فردا. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بلغ العدد الاجمالي للوحدة، التي يرأسها مفوض الشرطة العقيد يورغن فريدريش رايمان (ألمانيا)، ٥٠ فردا ينتمون إلى البلدان التالية:

ألمانيا	٥
أوروغواي	٥
توغو	٥
ماليزيا	١٥
النرويج	٥
النمسا	١٠
نيجيريا	٥
المجموع	<u>٥٠</u>

٦ - ووفقا لخطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1)، فإن مهمة وحدة الشرطة المدنية التابعة للبعثة هي كما يلي:

(أ) كفالة الهدوء والمحافظة على القانون والنظام في مكاتب تسجيل الناخبين ومراكز الاقتراع والمناطق المجاورة لكل منها، وضمان عدم حرمان أي شخص من الدخول لأغراض التسجيل أو التصويت، والقيام، عندما يطلب منها بصورة محددة، بالحفاظ على النظام في الأماكن الأخرى التي تجري بها أنشطة متعلقة بالاستفتاء، تحت رعاية البعثة أو تحت سلطتها؛

(ب) رصد أنشطة قوات الشرطة الموجودة، لضمان أدائها لعملها مع الالتزام الدقيق بخطة التسوية، المقصود بها كفالة تنظيم استفتاء حر نزيه دون قيود عسكرية أو إدارية ومنع أية إمكانية لحدوث إكراه أو تدخل من أية جهة.

٧ - ووفقا للجدول الزمني الأولي المبين في الخطة (S/22464)، ينبغي للجنة تحديد الهوية أن تبدأ تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم في اليوم ياء، الذي يوافق بداية الفترة الانتقالية. إلا أنه جرى التبكير بهذه العملية عملا بقرار مجلس الأمن ٩٠٧ (١٩٩٤)، واستهلكت في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، على النحو المبين أدناه. ولذلك، تتولى وحدة الشرطة المدنية التابعة للبعثة المهام المشار إليها في الفقرة الفرعية ٦ (أ) أعلاه، حتى على الرغم من عدم بدء الفترة الانتقالية حتى الآن.

رابعاً - عملية تحديد الهوية وما يتصل بها من مسائل

٨ - في تقرير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/819)، لاحظت أن لجنة تحديد الهوية قد ركزت جهودها على التماس موافقة وتعاون الطرفين معا من أجل الشروع في عملية تحديد هوية الناخبين المحتملين. وخلال مشاورات الطرفين مع اللجنة، اتفقا على فحذي قبيلتين صحراوييتين ستبدأ بهما العملية وعلى الشيوخ المناسبين الذين سيساعدون اللجنة على تحديد هوية ومدى أهلية مقدمي الطلبات من أفراد الفخذين المذكورين. واتفق أيضا على ترتيبات الأمن والسفر والايواء المتعلقة بالشيوخ المعنيين، فضلا عن ممثلي الطرفين الذين سيقاومون العملية. وبذلك، تكون اللجنة قد نجحت، بتعاون من الطرفين، في استكمال جميع الأعمال الأساسية اللازمة لبدء العملية. وقد كانت اللجنة مستعدة في ٨ حزيران/يونيه للبدء في تعيين هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم في العيون وفي مخيم العيون للاجئين بمنطقة تندوف، في وقت واحد. إلا أنه لم يتسن لها أن تبدأ حسبما كان مقررا، بسبب الصعوبة المتعلقة بمراقبي منظمة الوحدة الإفريقية، على النحو المبين في التقرير ذاته.

٩ - وللتغلب على تلك الصعوبة، أجريت مشاورات مستفيضة مع الرئيس التونسي بن علي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية، ومع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وغيرهما من الأطراف المعنية بالأمر. ونتيجة لذلك، تلقيت في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ رسالة من وزير خارجية تونس، قدم فيها الرئيس بن

علي قائمة "وحيدة غير قابلة للتجزئة" تضم أسماء أربعة من مراقبي منظمة الوحدة الافريقية، من بينهم المراقبان اللذان سميا من قبل ومعهما آخران. وعقب ذلك، اعتزمت لجنة تحديد الهوية البدء يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ في تحديد هوية الناهبين المحتملين وتسجيلهم وبذل كل جهد ممكن لكي يتوجه مراقبو منظمة الوحدة الافريقية الأربعة جميعهم الى منطقة البعثة في الوقت المناسب. إلا أنه نظرا لتعذر سفر أحد مراقبي منظمة الوحدة الافريقية المسميين حديثا وتأخر وصول بديله إلى منطقة البعثة، لم يبدأ تحديد هوية الناهبين المحتملين وتسجيلهم إلا في ٢٨ آب/أغسطس، على النحو المبين أدناه.

١٠ - وفي الوقت ذاته، عقد السيد إريك ينسن نائب الممثل الخاص، رئيس لجنة تحديد الهوية، سلسلة اجتماعات مع الطرفين، في الرباط ومنطقة تندوف على التوالي، لاستعراض وتأكيد تفاصيل جميع الترتيبات التي ستنفذ، لاسيما الترتيبات المتعلقة بالزعماء القبليين ومراقبي الطرفين ومراقبي منظمة الوحدة الافريقية. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أجرى مشاورات مع السيد مصطفى بشير سيد نائب الأمين العام لجهة البوليساريو القائم بالتنسيق مع البعثة. ثم اجتمعا مرتين آخرين، في ٣ و ١٧ آب/أغسطس. وفي الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس، أجرى نائب الممثل الخاص مشاورات مع السيد ادريس البصري وزير الداخلية والإعلام المغربي، ومع غيره من المسؤولين. ثم التقى بالوزير مرة أخرى في ١٤ آب/أغسطس. وبينما تأكدت جميع الترتيبات، لم يكن الطرفان على استعداد للشروع في العملية قبل وصول مراقبي منظمة الوحدة الافريقية الأربعة جميعهم. كما اجتمع نائب الممثل الخاص مع وفد من لجنة الصليب الأحمر الدولية، كان يزور أسرى الحرب في منطقة تندوف.

١١ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، وصل المراقب الرابع الذي سماه رئيس منظمة الوحدة الافريقية إلى الدار البيضاء، حيث كان المراقبون الثلاثة الآخرون في الانتظار. ثم طاروا إلى العيون في اليوم التالي. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أقلت طائرة تابعة للأمم المتحدة مراقبي جبهة البوليساريو والشيوخ المعنيين من تندوف إلى العيون. وسافر مراقبو الطرف المغربي والشيوخ ذوو الصلة من العيون إلى تندوف مع اثنين من مراقبي منظمة الوحدة الافريقية. وبقي المراقبان الآخران في العيون لمراقبة العملية على ذلك الجانب.

١٢ - وأخيرا بدئ في عملية تحديد الهوية والتسجيل يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، في حفل افتتاح جرى في وقت واحد بمدينة العيون ومخيم لاجئي العيون في منطقة تندوف. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آب/أغسطس، حددت اللجنة هوية أول ٤٠٠ من مقدمي الطلبات وقابلتهم، وهم من أفراد فخذين من أفخاذ القبائل اللذين اختيرا لتبدأ بهما هذه العملية. وجرت العملية بمساعدة الشيوخ المعنيين وفي حضور المراقبين. وقد تمت في مراكز التسجيل وتحديد الهوية التي أقيمت في مدينة العيون وفي مخيم لاجئي العيون. وقد تعين تأجيلها في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بسبب التزامات رسمية سابقة التزم بها بعض المراقبين الذين عينهم رئيس منظمة الوحدة الافريقية، غير أنها استؤنفت في ٢١ أيلول/سبتمبر. وفي غضون ذلك واصلت اللجنة حوسبة وتحليل ٥٠٠ ٨١ طلب تم ملؤها كانت قد جمعتها حتى الآن.

١٣ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وجه ممثل جبهة البوليساريو المنسق مع البعثة رسالة الى نائب الممثل الخاص قوم فيها الأيام القليلة الأولى لعملية تحديد الهوية ونقل عددا من الطلبات. ووجه نائب الممثل الخاص في ١٤ أيلول/سبتمبر جوابا الى منسق البوليساريو، بعد أن نظر بعناية في تلك التعليقات والطلبات. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قام بزيارة إلى منطقة تندوف لمناقشة شواغل البوليساريو مع منسق الجبهة وتناول مسائل أخرى متصلة بالعملية. وبقي الاتصال مستمرا في العيون مع الرسميين المغاربة المسؤولين، حول جميع المواضيع ذات الصلة.

١٤ - وفي رسالة وجهها إلى الطرفين، مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر، حدد نائب الممثل الخاص يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موعدا أقصى لاستلام الطلبات. وفي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، تسببت سيول غمرت منطقة تندوف بسبب أمطار غزيرة لم يسبق لها مثيل، في أضرار شاملة وأعطال. واستجابة لنداء منسق البوليساريو الداعي إلى تأجيل الموعد الأقصى بسبب توقف العمل الناتج عن الطقس، مددت المهلة عشرة أيام إضافية.

١٥ - وفي النصف الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، ورد فيض من الطلبات المستكملة، تجاوز عدد الطلبات التي سبق استلامها. وقد انتهت حتى الآن حوسبة وتحليل نحو ٥٠ ٠٠٠ منها فقط (أي ما يناهز ٢١ في المائة من المجموع). وقياسا على التجربة السابقة، ستستغرق معالجة ما تبقى من استمارات قرابة ١٦ أسبوعا، ما لم تتوفر موارد إضافية، وهذا لا بد أن يفضي إلى المزيد من التأخير في عملية تحديد الهوية، لأن من الضروري أن تكون البيانات ذات الصلة جاهزة على الحاسوب ليستعملها أعضاء اللجنة في مراكز تحديد الهوية، لا سيما في حالة الأشخاص العديدين الذين لا يحملون وثائق هوية يمكن الركون إليها.

١٦ - وحتى تاريخه، لم تحدد سوى هويات نحو ٤ ٠٠٠ ناخب محتمل ينتمون إلى خمسة أفخاذ قبائل؛ ولم يقابل سواهم، وهذا العدد يساوي أقل من ٢ في المائة من العدد الإجمالي للطلبات. وفي وقت لاحق، امتدت عملية تحديد الهوية، التي كانت قد بدأت في مراكز بمدينة العيون ومخيم لاجئي العيون، إلى مخيمين آخرين للاجئين في منطقة تندوف. ومن المقرر أن تقام عما قريب مكاتب أخرى لتحديد الهوية والتسجيل في مختلف المراكز السكانية بالصحراء الغربية. وقد تأكد هذا في اجتماع عقد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بين نائب الممثل الخاص ووزير الداخلية والإعلام المغربي. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع نائب الممثل الخاص مجددا مع منسق البوليساريو من أجل استعراض التقدم والخطط الموضوعة للأسابيع المقبلة.

خامسا - ملاحظات

١٧ - لقد كان الشروع في عملية تحديد هوية النخبين المحتملين وتسجيلهم في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ - بعد تأجيل متكرر وجهد دؤوب بذله المعنيون كافة - بمثابة خطوة هامة نحو إنجاز ولاية الأمم المتحدة في الصحراء الغربية. ويجمع المراقبون على أن العملية جرت إلى الآن بالقدر الملائم من الشفافية والدقة البالغة. كما نوه نائب الممثل الخاص بدرجة التعاون بين الأطراف المعنية كافة.

١٨ - وأفاد نائب الممثل الخاص بأن عملية تحديد الهوية تتحسن مع مرور الوقت، بفضل الخبرة التي تكتسبها يوميا أفرقة لجنة تحديد الهوية، ومساعدة الشيوخ ذوي الصلة، وتعاون المراقبين. ويتوقع أن تزداد العملية سرعة مع زيادة إلمام أفرقة اللجنة بالاجراءات التفصيلية، وكذلك مع الانتشار الميداني لجميع موظفي اللجنة الضروريين، حسبما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٤٨ بـ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

١٩ - ومع هذا، لم يتم خلال الشهرين الأولين للعملية إلا تحديد هويات نسبة ضئيلة جدا من مقدمي الطلبات، فيما اتسع النطاق المحتمل للعملية اتساعا شديدا بفعل سيل الطلبات التي وردت في اللحظة الأخيرة. وفضلا عن ذلك، اتضح أن العملية أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، من الناحية اللوجستية. حيث أن أفراد الفخذ القبلي الواحد، الذين يلزم تحديد هوياتهم واحدا واحدا بمساعدة شيوخهم المختصين، يتوزعون على أماكن عدة بينما وسائل النقل محدودة. كذلك، يستحيل في هذه المرحلة التنبؤ بعدد الطعون التي يمكن أن تقدم ولا بالوقت اللازم لمعالجتها.

٢٠ - وكنت قد أشرت، في تقريرتي المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، إلى اعترامي التوصية ببدء الفترة الانتقالية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ واجراء الاستفتاء في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، رهنا بموافقة مجلس الأمن. غير أنه من الواضح أن الأمر يتطلب شهورا عديدة لتحقيق درجة من التقدم في عملية تحديد الهوية تكفي للاقترب من تحديد موعد للاستفتاء وجدول زمني منقح يبين الخطوات التي لا يزال ينبغي اتخاذها من أجل تنفيذ خطة التسوية. وسأقدم تقريرا إضافيا إلى مجلس الأمن حول تنظيم الاستفتاء وتوقيته بعد المشاورات التي أنوي عقدها خلال زيارتي إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢١ - وفي غضون ذلك، أعزم إيفاد فريق تقني الى الميدان خلال الأيام القليلة القادمة من أجل إعادة تقدير الاحتياجات، اللوجيستية وغيرها، اللازمة لاحتمال وزع البعثة بكامل قوامها. وكما أشرت في تقريرتي الأخير (S/1994/819)، في نيتي كذلك أن أقدم للطرفين عما قريب مشروع مدونة سلوك، سأدعوها للتعليق عليها.

٢٢ - لذا فإنني أقترح الإبقاء على قوام البعثة الحالي، العسكري والمدني، حسبما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٤٨ بـ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، وذلك لحين تقديم تقريرتي القادم إلى مجلس الأمن.

- - - - -